

قرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٠
بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١
باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين والزمالة للعاملين بشركة بورسعيد لتصدير الأقطان

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .
وعلى قرار الهيئة المصرية العامة للتأمين رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٨ بقبول تسجيل صندوق التأمين والزمالة للعاملين بشركة بورسعيد لتصدير الأقطان برقم (٥٦) .
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠٠٩/٨/١٢ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٩ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٧ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص الصناديق بالهيئة المؤرخة ٢٠١٠/١/١١ .

ق ر ر



مادة (١) : أولاً: يستبدل بنصوص المواد (٦٣ ، ٧٠/أ ، ب/٦ ، ٧٠ مكرر ، ٧٢) من

الباب السادس (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب السادس : (أحكام عامة)

مادة (٦٣) :

الحد الأقصى لنسبة المصاريف الادارية ٥% من الاشتراكات السنوية .

مادة (٧٠) :

أ) يتم فتح حساب جاري بأحد البنوك بجمهورية مصر العربية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف فى جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة الى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

ب) توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على الوجه التالى :

٢٥% - على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية فى حدود أجر أربعة أشهر وبحد أقصى ألف وخمسمائة جنيه وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو فى حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على القرض وبمراعاة الضوابط التالية :

١- تحتسب فائدة قدرها ٥% على المائة جنيه الأولى و ١٠% على ما يزيد على ذلك .

٢- يسدد القرض على أقساط شهرية وبحد أقصى ثلاثون شهراً .

٣- يمنح القرض فى الحالات التالية :

أ) زواج العضو لأول مرة .

ب) زواج أحد بنات العضو .

ج) الكوارث المؤدية إلى خسائر مالية .

د) المرض أو العمليات الجراحية .

٤- لا يجوز منح قرض جديد للعضو إلا بعد سداد القرض السابق .



مادة (٧٠) مكرر) :

يلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة ببيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها إلى أية استثمارات أخرى إلا بأذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها .

مادة (٧٢) :

يجب إخطار الهيئة عن كل تعديل في البيانات الآتية : -

- النظام الأساسي للصندوق .
- بيان الشروط العامة للعمليات التي يباشرها الصندوق والأسس الفنية التي تقوم عليها .
- البيانات والمستندات التي يرى رئيس مجلس إدارة الهيئة ضرورة تقديمها للتحقق من أن إيرادات الصندوق تكفي لتغطية التزاماته .
- ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة وتنشر في الوقائع المصرية أى تعديلات في الاشتراكات أو الاغراض أو المزايا .

ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (٧ مكرر) للباب الثاني (مالية الصندوق ومصادر تمويله) ومواد جديدة بأرقام (٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩) للباب السادس (أحكام عامة) نصهم كالتالي :

الباب الثاني : (مالية الصندوق ومصادر تمويله)

مادة (٧) مكرر) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات .



الباب السادس : (أحكام عامة)

مادة (٧٧) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٧٨) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت في طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التي تقوم عليها بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين .

مادة (٧٩) :

يرجع في شأن تعريف اجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري بفحص المركز المالي للصندوق .

ثالثاً : إلغاء المادة (٦) من الباب الثاني (مالية الصندوق ومصادر تمويله) .

مادة (٢) : يسري هذا القرار اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. عادل منير
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦